

وزير التخطيط الفلسطيني يؤكد بالأرقام:

٦٩٪ من الموظفين قبضوا رواتبهم والعجز ٥٥٠ مليون دولار يحتجزها الاحتلال



السابقة، وتخفيف الدعم المالي للوقود إلى ما بين (٤٥-٥٠) مليون شيقل.

وأشار أبو عيشة إلى مجموعة من الاتفاقات التي جرى التوصل إليها مع قطاع المعلمين والعاملين في القطاع الصحي، إضافة إلى العاملين في الجهاز القضائي بما يضمن صرف جزء من مستحقاتهم المالية وضمان عودتهم للعمل في هذه القطاعات الحيوية، مؤكداً أن الحكومة تواصل حواراتها واجتماعاتها مع نقابة الموظفين في الوظيفة العمومية من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق تقود إلى إنهاء الإضراب. ■

توحي الحكومة أعمالها في آذار/مارس الماضي، مشيراً إلى أنه جرى تسديد نحو مليار و٧٥٥ مليون شيقل من رواتب الموظفين بنسبة تعادل ٦٩٪، وأن حجم المستحقات المتبقية للموظفين تصل إلى مليار و٢٩٥ مليون شيقل ويشكل يعادل ما تحتجزه (إسرائيل) من أموال والتي تصل قيمتها إلى قرابة ٥٥٠ مليون دولار أمريكي.

وفيما يخص المساعدات التي وصلت للسلطة الوطنية أكد أبو عيشة أن قيمة المساعدات التي تلقتها السلطة بلغت ٣١٨ مليون دولار، وأن غالبيتها جاء عبر مكتب الرئاسة ضمن توافق مع الحكومة فيما بقي مبلغ ثلاثة ملايين دولار في الخارج للصرف على الاحتياجات مثل العلاج بالخارج.

وأكد نجاح الحكومة في ترشيد حجم النفقات التشغيلية للسلطة بقيمة ٦٦ مليون دولار أي ما يعادل ثلث ما كان عليه في الحكومة

وأوضح أبو عيشة أن ٩٤٪ من موظفي السلطة الوطنية ممن تقل رواتبهم عن ١٥٠٠ شيقل (صغار الموظفين) حصلوا على كامل رواتبهم المستحقة منذ تولي الحكومة الحالية مهامها، إضافة إلى أن ٨٥٪ من العسكريين من هذه الفئة حصلوا على ما نسبته ٨٢٪ من رواتبهم المستحقة، وأن ٥٩٪ من الموظفين الذين تنحصر رواتبهم بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ آلاف شيقل حصلوا على رواتبهم، في حين تلقى العاملون في الأجهزة الأمنية من هذه الفئة ما نسبته ٤٢٪ من رواتبهم المستحقة، كما أكد أن فئة الموظفين المدنيين ممن تزيد رواتبهم عن ٣٠٠٠ شيقل حصلوا على ما نسبته ٣٠٪ من رواتبهم و٢٧٪ للموظفين العاملين في الأجهزة الأمنية.

وأوضح أبو عيشة أن حجم رواتب الموظفين في القطاع العام بلغ قرابة ٣ مليارات و١٢٧ مليون شيقل منذ

أعلن وزير التخطيط القائم بأعمال وزير المالية، د. سمير أبو عيشة، عزم الحكومة مطالبة الدول المانحة للسلطة الوطنية بضرورة تخصيص مساعداتها المالية لإقامة مشاريع تنموية إنتاجية تقود إلى خلق فرص عمل وتحسين أوضاع الشعب الفلسطيني، وأبرز أبو عيشة معطيات مالية مهمة، وأعلن أبو عيشة في المؤتمر الذي خصه للحديث عن الأوضاع المالية التي تعيشها السلطة الوطنية والمساعدات المالية المقدمة للحكومة وللموظفين، أن الأموال التي جرى إدخالها للأراضي الفلسطينية من خلال الوزراء في الحكومة وبعض الأفراد عبر معبر رفح الدولي وصلت إلى قرابة ٦٠ مليون دولار أمريكي، وأن تلك الأموال أدخلت إلى حساب وزارة المالية، موضحاً أنه جرى صرفها لصالح النفقات التشغيلية ورواتب الموظفين والعاملين في الأجهزة الأمنية.

محكمة صهيونية: السجن ٢٢ مؤبداً

بحق رائد الحوتري

ثبّتت محكمة صهيونية الحكم الصادر بحق الأسير رائد الحوتري، بالسجن المؤبد اثنى عشر مرة متراكمة، على خلفية عملية «الدلفيناريوم»، التي وقعت في تل أبيب في بداية حزيران/يونيو من سنة ٢٠٠٢. والأسير رائد الحوتري، متهم بالإشراف على عملية الاستشهادي سعيد الحوتري، من «كتائب الشهيد عز الدين القسام»، التي قتل فيها ٢٣ صهيونياً. وقد رفضت محكمة سالم الصهيونية الاستئناف، الذي قدمه محامي الأسير الحوتري، بالرغم من أن المحامي أثبت للمحكمة بأن الأدلة التي عرضتها النيابة «لا تعتبر أدلة قانونية»، مشيراً إلى أنه قدمت أدلة أقوى على براءته، إلا أن قاضي المحكمة والمدعي العام رفضا لأدلة الدفاع في اتفاق مسبق بينهما. ■

تأجيل محاكمة النائب حسن يوسف

أجلت المحكمة العسكرية الصهيونية في «عوفر»، غربي رام الله، محاكمة القيادي في حماس النائب حسن يوسف بعد أن فشلت في توجيه تهم مدعمة بإثباتات ضده.

وأفادت مصادر حقوقية أن الادعاء العسكري الإسرائيلي، وهو الجهة الممثلة لدولة الاحتلال، أوصت قاضي المحكمة العسكرية بتأجيل محاكمة الشيخ حسن يوسف (٥٢ عاماً)، بهدف إتاحة الفرصة لإحضار ستة شهود جدد من ضمنهم ضباط في شرطة الاحتلال للإدلاء بشهادات تدين الشيخ حسن يوسف. وأحضرت سلطات الاحتلال أحد المعتقلين للشهادة ضد الشيخ يوسف، بعد نحو ١٤ شهراً من اعتقاله، وأنكر المعتقل أي علاقة له بالشيخ.

وفي هذه الأثناء منعت سلطات الاحتلال في عوفر وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من الدخول إلى قاعة محاكمة الشيخ يوسف، كما فرضت عقبات كبيرة قبل السماح لعائلته بدخول القاعة. ■

